ص ص 234-266 P-ISSN : 2571-9807 / E-ISSN : 2710-8244

المرأة والمشاركة السياسية:

دراسة سوسيولوجية لأنماط الهيمنة الذكورية واعادة الانتاج السياسي

Women and Political Participation: A Sociological Study of Domination Patterns Masculinity and political reproduction

أ.الفرفار العياشي

جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب

elfarfarelayachi@gmail.com

تاريخ الارسال: 11-05-2020 تاريخ القبول:13-12-2020 تاريخ النشر: 10-04-2021

الملخص:

يعتبر ضعف المشاركة في الحياة السياسية للمرأة أمرا واقعا بالمشهد السياسي وطنيا و محليا ،فحضورها و فعاليتها في المجتمع المدني لا يعكسه حضورها في المجال السياسي،حيت تبقى المرأة مهمشة و معزولا عن التأثير الايجابي فيه،وتبدو في الكثير من المناطق كأنها مواطنة بدون سلطة فعلية .لآن حضورها في المجال السياسي في المغرب مازال دون سقف التوقعات و يظل ضعيفا مقارنة بحضور الرجل وهيمنته .

الدراسة تهدف الى تحليل وضعية المرأة بمجال البحث و من خلال البحث في طبيعة وفعالية المشاركة السياسية النسائية و دراسة مسارات التحول من الفعل الجمعوي و التعاوني الى الفعل السياسي في بعده الانتخابي .

كما تهدف الدراسة الى رصد طبيعة العلاقة بين الذكور و النساء في مجال الممارسة السياسية لاسيما في سياق بنية سوسيو ثقافية محافظة , من اجل رصد مظاهر الهيمنة الذكورية في المجال السياسي .

الكلمات المفتاحية : المشاركة السياسية – التنمية السياسية – الهيمنة الذكورية – اعادة الانتاج السياسي

Abstract

The lack of participation in the political life of a woman is a reality in the political scene, nationally and locally. Because its presence in the political sphere in Morocco is still below expectations and remains weak compared to the presence and domination of men.

The study aims to analyze the status of women in the field of research and through research into the nature and effectiveness of women's political participation and study the paths of transition from collective action and cooperative to political action in the electoral dimension.

The study also aims to monitor the nature of the relationship between males and women in the field of political practice, especially in the context of the conservative socio - cultural structure, in order to monitor the manifestations of male domination in the political field.

Keywords: Political participation - political development - male domination - political reproduction

*المؤلف المراسل: الفرفار العياشي، الإيميل: elfarfarelayachi@gmail.com

مقدمة :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحديد الوضع الخاص للمشاركة النسائية في الفعل السياسي و الانتخابي بالاقليم . انجاز الدراسة سيكون محكوما بخطة عمل دقيقة تستدعي تحديد لإطار العام النظري و المنهجي لتأطير الموضوع و بناء الاشكالية الإشكالية و اقتراح الفرضيات ، ذلك بتحديد دواعي إختيار البحث و أهميته و أهدافه، و استدعاء المقاربات النظرية التي تتلاءم مع الواقع، بما يساهم في خلق حالة من الإنسجام بين المنطلقات النظرية السوسيولوجية و طبيعة الفعل المدروس.

إظافة إلى ذلك سيتم تحديد الإطار المفاهيمي الخاص بالمفاهيم الموظفة على إعتبار أن لا معرفة علمية خارج المفاهيم، حيت سيتم تحديد و التدقيق في طبيعة المفاهيم الموظفة في البحث مثل : مفهوم الجمعية و التنمية و الرأسمال الإجتماعي بهدف الإمساك بحقيقة هذه المفاهيم من أجل الوصول إلى نتائج صلبة و مقبولة و لها قوتها التفسيرية .
بعد تحديد الإطار لمفاهيمي سيتم ضبط الإطار المنهجي الخاص بالبحث و يشمل :

- وضع الإشكالية
- تحديد المنهج
- تحديد العينة
- تحديد طرق الحصول على المعطيات
- تفسير نتائج البحث على ضوء فرضياته التي تم وضعها كإجابات مؤقتة عن أسئلة الإشكالية الأساسية للمحددة و الموجهة للبحث .

اولا : اشكالية الدراسة :

الاشكالية هي سؤال مفتوح يحتاج الى معالجة ، وهي نص مختصر تتمّ صياغته على شكل سؤالٍ يحتوي على مشكلة بحثية ، كما يُمكن تعريفها بأنها صياغة على شكل سؤال لمجموعة علاقات قائمة بين أحداث وفاعلين ومكونات مشكلة محددة.
عرّف "موريس أنجرس" الاشكالية بانها عبارة عن عرض الهدف من البحث على هيئة سؤال يتضمّن إمكانية التقصي والبحث بهدف الوصول لإجابة محددة (موريس أنجرس، 2006 ص 212).

لمقاربة دور و حضور المرأة في المجال السياسي و مدى فعاليتها و اثر ذلك في تغيير شروط وجودها يفترض استحضار المعطيات المؤسسة و المنتجة لإشكالية البحث

،وهي عناصر ترتبط بطبيعة الفعل السياسي بالإقليم و مساهمة المراة فيه ، لاسيما في ظل مجتمع مزيج تختلط فيه مظاهر الحداثة و الاصالة .

فإشكالية الدراسة تتحدد بناء على طبيعة الفعل السياسي للمرأة و فعاليته في مجتمع تهمين عليه القيم المحافظة و بالتالي فبناء الاشكالية يتحدد من خلال الأسئلة الاتية :

- تحديد عدد الفاعلات السياسيات بالإقليم
- نوع المسؤوليات التي تشغلها النساء المنتخبات
- فعالية الفعل السياسي النسائي .
- حجم التغيير و المقاومة التي تعرفها المشاركة النسائية في عالم سياسي كان محتكرا من طرف الذكور .

ثانيا :أهمية موضوع البحث و أهدافه.

تبرز أهمية موضوع البحث في التحليل السوسيولوجي لمشاركة المرأة في المجال السياسي وقياس مدى فعاليتها وحضورها بالإقليم ؟

قيمة البحث تتحدد في قدرته على الإجابة عن التساؤل المطروح في الإشكالية ،أي التعرف على نوع وقيمة المشاركة النسائية في الفعل السياسي .

كما تنبع قيمة البحث في كونه أداة لفهم الديناميات الداخلية لمجتمع الدراسة لاسيما طبيعة العلاقة بين الذكور و الانثات في مجال الممارسة السياسية ، من خلال دراسة شبكة العلاقات القائمة داخل النسق السياسي ، و د راسة طبيعة الفاعل النسائي بالتركيز على الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية للمشاركات في الفعل السياسي (عمر دادس 2002 ص 15)، لا سيما أعضاء الفاعلات الجمعويات و المنتخبات ،والتعرف على آليات تلك المشاركة ودوافعها والتعرف على ملامح الثقافة المدنية للمشاركين ومحاولة فهم أسباب انخراطهن وأهدافهن وإنجازاتهن المحققة في المجال السياسي .

كما تتيح لنا الدراسة فهم و ادراك خصوصية الإقليم و كذا التنظيمات السياسية الموجودة به .

إضافة الى رصد التحولات الاجتماعية في المجتمع المحلي عبر فهم طبيعة ورهانات ووظائف الفعل السياسي النسائي و علاقتها بالبنية الاجتماعية القائمة .

ويشكل البحث فرصة مهمة لدراسة العلاقة بين الفعل السياسي و الفعل النسائي من خلال رصد دور المرأة في الفعل الجمعوي، ومدى تأثير ذلك على وضعيتها داخل المجتمع.

اما الأ هداف الاجرائية للدراسة فتتحدد في التعرف على الحضور السياسي للمراة بالإقليم ، من خلال فهم وتفسير المعطيات الاتية :

- الكشف عن منتوج الفعل السياسي بمجال البحث .
- دراسة كافة أشكال التفاعل الخارجي بين الجمعية ومختلف شركائها سواء التنظيمات الإجتماعية الموجودة بالمجتمع سواء في طابعها التقليدي (الجماعة – القبيلة –الأسرة) او المؤسسات الرسمية للدولة .
- فهم طبيعة التحولات الإجتماعية في المجتمع المحلي عبر فهم طبيعة ورهانات البنيات الإجتماعية التقليدية و وضع المرأة .

ثالثا : التأطير النظري للبحث.

التسلح بالحذر المعرفي أمر ضروري لتأطير موضوع البحث ،من خلال رفض كل الأحكام الجاهزة و عدم الاستسلام للغة التبسيط و الاختزال و التجزيئ .

وفق ما أشار اليه الإبستيمولوجي إدغار موران ان التبسيط يعقد عملية الفهم ،وهو ما يستدعي الاعتراف اولا بصعوبة الموضوع و تعقده و تداخل أبعاده ،إضافة إلى إشكالية الموضوعية و صعوبة تحقيقها. لأنه اي بحث يتأثر بشكل كلي او جزئي بقيم و توجهات الباحث ،فالبحث الاجتماعي يصعب أن يكون محايدا ،لأن كل بحث هو بحث مؤطر داخل نظرية ما و كل نظرية لها مرجعياتها الخاصة.

فاختيار الإطار النظري ليس إجراءا ثانويا في صيرورة البحث، لكنه لضرورة منهجية من أجل الحفاظ على التماسك النظري و المنطقي لموضوع البحث ،بما يقود إلى منتوج فكري متماسك عبر إنتاج تفسيرات أكثر قوة وملاءمة للمعطيات التجريبية المحصل عليها،وأن قيمة الإطار النظري في قدرته على ضمان الانسجام داخل كل مراحل البحث تفاديا التناقض و حفاظا على الانسجام و التناغم بين مختلف مراحل البحث .

فغياب الإطارالنظري او سوء إختياره قد يقود إلى الإستعانة بمفاهيم متعددة و مختلطة ،و أحيانا متناقضة سواء بوعي منه او بدون وعي(لايدر ،ديريك 2000 ص 118)، مما يوقع البحث في تناقضات فكرية ونظرية يمكن أن تؤثر في تفسير نتائج البحث . و ما ينتج عن من إرتباك وتناقض ستؤثر حتما على و بالتالي على نتائج البحث و قيمته المعرفية .

وفق ما سبق، و بناء عليه سيتم إختيارالإطار النظري كأساس لإنجاز البحث ،مع الكثير من الحذر لأن الهدف ليس هو البحث عن صلاحية الإطارالنظري الموظف .

الهدف الأساسي هو اختبار إشكالية البحث و تفسيرها عبر ايجاد إجابات مقنعة مبررة إحصائيا،حول مساهمة الجمعيات في تغيير مؤشرات التنمية بمجال البحث .

وفق هذه الرؤية سيتم الاستعانة بتصورات جيفري الكسندر Alexander Jeffreyحول طبيعة النظرية الاجتماعية كنظرية متعددة الابعاد، و هو ما يعني الاستعانة بالأطر النظرية لمجموعة من النظريات السوسيولوجية و التي تتيح لنا تاطير موضوع البحث و فهم و المساعدة في فهم جوانب و أبعاد الموضوع المدروس ومنها :

3-1 : الوظيفية الجديدة و تحليل الفعل السياسي .

فالوظيفية الجديدة حاولت البحث و تفسير كيفية عمل المجتمعات كيف تؤثر المؤسسات و الأنماط الثقافية في ضمان استمرارية الأنساق ،لاسيما وسط متغيرات معقدة و متسارعة في زمن العولمة بهدف تجاوز توجهات الوظيفية الكلاسيكية لبارسونز .

الوظيفية الجديدة تهدف إلى دراسة الواقع وفق رؤية متعددة الابعاد، تستند إلى التكامل بين مستويات التحليل القصير المدى و مستويات التحليل البعيد المدى،و ذلك من خلال فهم المجتمع في شموليته اتساق واقعه و بجميع الإكراهات و المحددات التي تواجه الفاعل (الكسندر جيفري 1998 ص 42)، وهي الأفكار المتضمنة في مؤلفه الأساسي الوظيفية وما بعدها، و المتوفر كنسخة الكترونية عبر محرك البحث أمازون .

فالوظيفية الجديدة حاولت إعادة بناء اسس النظرية الوظيفية الكلاسيكية ، من خلال نقد أطروحات تالكوت بارسونز، و تتحدد ملامح هذا المشروع في كتاب جيفري الكسندر في كتابه : الوظيفية الجديدة و ما بعدها (لايدر،ديريك 2002 ص 169) .

لذا سيستند البحث إلى النظرية الوظيفية الجديدة ، التى تقدم وصفاً عاماً للعلاقات المتبادلة بين الجمعية و باقي الفاعلين في محيطها العام ،وتستخدم فكرة التوازن بصفتها نقطة مرجعية وليس بصفتها شيئاً موجوداً فى الواقع ، فالتوازن هو دائماً توازن متحرك.

وقد حدد جيفري الكسندر فى مؤلفه "المنطق النظرى فى علم الاجتماع" ضرورة الأخذ فى الاعتبار ثلاث مجموعات من المتقابلات هى : التقابل بين النظرية والواقع (البعدين الميتافيزيقي والواقعي لعلم الاجتماع)،و هو ما يتيح الإرتباط بين النظرية و الواقع و الإنحياز

إلى منطق الوصل و ليس الفصل كذا الإرتباط بين الإرادة الفردية والهيمنة الجماعية ، والفعل المعيارى والفعل الأداتى من أجل فهم الظاهرة الاجتماعية كظاهرة مركبة ومعقدة في الوقت ذاته .

لذا فقد فضل الكسندر مصطلح " علم الاجتماع متعدد الأبعاد " الذي يتضمن تناوباً بين الحرية والقهرية ، ويقوم هذا المنطق علي افتراضيين عامين أولهما يتصل بمشكلة الفعل ، وثانيهما يتعلق بمشكلة النظام أو بالكيفية التي يصبح بها تعدد هذه الأفعال مترابطاً ومنظماً ،و هو ما يتيح لنا فهم كيف يتم تنظيم مختلف توجهات و أراء و مصالح المنتمين للفعل الجمعوي ،و كيف يمكن تفسير دور الفاعل في بنية محكومة بمجوعة من التوازنات هو ما يتيح تجاوز الاتجاه البنيوي الذي جعل النسق بدون ذات فاعلة ،و كذا الاتجاه الفرداني الذي منح سلطة للفاعل دون مراعاة لحتمية النسق و فهريته .

من أهم مبادئ الوظيفية الجديدة نذكر ففكرة التوازن داخل النسق الاجتماعي هو دائما توازن هش ،وهو ما يتيح فهم الواقع الاجتماعي المعقد ،و الذي يعج بالكثير من التناقضات و اختلاف المصالح و تعدد الرهانات، مما يولد حالة من الصراع داخل نسق الفعل السياسي .

الأمر الذي يستدعي مقولات جديدة لفهم النسق المعقد و المتحرك عبر مقولات مثل التوازن الديناميكي، و يمكن تحدد توجهات الوظيفية الجديدة في خمسة عناصر:

- رفض تفاؤل بارسونز بخصوص رؤيته للحداثة و تجاوز النظرة التفاؤلية لبناء تفسير شمولي و مما يعني التخلي عن ايجاد أي تماسك كامن في العالم و يمكن تحديد ملامح الوظيفية الجديدة في التالي :
- استدماج منظور الصراع و إعتبار الصراع أداة لتحقيق التوازن .
- اعتبار التوازن يتحدد في المستويات البعيدة عكس بارسونز .
- تعدد العمليات السببية الفاعلة في العمليات الاجتماعية ،و هو ما يعني استحالة ايجاد مفتاح واحد لكل القضايا استدماج مفهوم الصدفة في تحليل علاقة الفاعل بالنسق .
- نظرية متعددة مستويات التحليل .

أن اختيار الوظيفية الجديدة ينبع من ملائمتها كنظرية للجمعية كتنظيم إجتماعي وأنشطتها و ادوارها التنموية وذلك للإعتبارات الاتية :

اولا : تمثل المراة عنصرا وظيفيا داخل بنية المجتمع .

ثانيا : وجود ترابط و علاقات تفاعل بين المرأة و باقي الفاعليين في مجالها سواء الفاعليين المؤسسين او الإجتماعيين.

ثالثا : تغير النظرة السائدة ول مهمة و ادوار المرأة و التي كانت محصورة في اعادة الانتاج البيولوجي و الانجاب الى ادوار اجتماعية اخرى نتيجة اكراهات الواقع .

رابعا : وجود علاقات صراعية سواء داخل المجتمع بين الرجال و النساء و بين الرجال فيما بينهم من اجل الاستفادة من النساء و توظيفهن في الصراع الانتخابي .

3-2: نظرية الهيمنة الذكورية لبيير بورديو :

سيتم الاعتماد على خدمات السوسيولوجي الفرنسي بيير بيير بورديو في نظريته حول الهيمنة الذكورية و اعادة الانتاج من اجل فهم طبيهة السلطة القائمة بين الذكور و النساء من خلال البحث في اليات السلطة الرمزية تمارس على المواطن بشكل مباشر،او بشكل لاشعوري في اطار ما اسماه بورديو بالعنف الرمزي , فهو عنف لا عوري مستبطن دون أن تكون بالإكراه الجسدي السافر، لأنّ لها مفعول السحر الذي يستطيع أن يتغلغل فينفذ إلى أعماق الجسد. إنّه عمل تحويلي يزداد قوة بقدر ما يمارس بأسلوب لامرئي , بيير بورديو 2009 ص 67)إنّها قوة متحجبة ومتقنعة، وما يجعلها كذلك هو تواطؤ البنيات الثقافية ممثلة في التصورات والقيم إضافة إلى الجهل، كما تعززها هيئات قائمة كوسائل الإعلام والمعرفة والاتصال.

حسب بيير بورديو فالنساء يمارس عليهن العنف بتواطؤ منهم وهو ما تكشفه بنيات الثقافة الشعبية ان مفهوم ودلالات الرجولة تعني إثبات أمام الآخرين، لذلك فهي تستوجب اعتراف الآخرين كعنف حالي أو محتمل ومصادق عليه من قبل مجموعة من الرجال ، كما تشي بذلك تفاصيل ليلة الدخلة كطقس اغتصابي مقنّع يصادق عليه النظام الاجتماعي وتباركه الثقافة.

.فمن الواضح أنّ تاريخ البنيات الموضوعية والذاتية للهيمنة الذكورية يتمّ إنتاجه وإعادة إنتاجه جيلاً بعد جيل، بشكل يبدو لنا فيه تاريخ النساء ثابتاً وتابعاً على الدوام للذكور وفقاً لتقسيم جنسي للعمل.

ولأنّ" :كلّ ما هو أبدي في التاريخ ليس سوى نتاج عمل تاريخي بالتأبيد"، فلا يمكن تصور أيّ تغير طارئ في الشرط النسوي ولا حتى فهمه بعيداً عن تحليل تحول الآليات والمؤسسات الموكول إليها تأمين تأبيد نظام النوعين الذكر والأنثى.

3-3 : نظرية الفاعل الاستراتيجي

اختيار الإطار النظري للفاعل الاستراتيجي على اعتبار الجمعية كفاعل سياسي و اجتماعي، له قيمته و مكانته في الفضاء السياسي و الاجتماعي المحلي و الوطني و الجهوي . يهتم التحليل الاستراتيجي لميشال كروزيه و المتضمن في مؤلفه L'Acteur et leSystème من أجل فهم كيفية بناء الأفعال الجماعية انطلاقا من التصرفات الفردية و الإرادية ،والعمل على تنسيقها بما يضمن الفعالية والنجاح و ايجاد الحلول لمشاكل التنظيم و الأفراد(ميشيل كروزييه 1981 ص 83) .

يكون التحليل استراتيجياً عندما يحدد و يدرس سلوك الأفراد كفاعلين داخل بنيات اجتماعية معينة، لا يكتفي التحليل الاستراتيجي بمعرفة السير الداخلي للتنظيمات بل يدرس كذلك أشكال ممارسة السلطة وتوزيعها داخل النسق الاجتماعي، فكل تنظيم خاضع لقيود البنية الاجتماعية التي ينتمي اليها.

فالتحليل الإستراتيجي يهدف إلى فهم كيفية بناء الأفعال الجماعية داخل التنظيمات و انطلاقا من تعدد الفاعلين و اختلاف مصالحهم ، وذلك من خلال دراسة و معاينة سلوك الفاعلين وبأهدافهم العامة والخاصة و اكراهات المحيط و كذا الموارد المتاحة لهم و رهاناتهم.

ينطلق التحليل الاستراتيجي من فكرة أساسية أن الفرد في حالة العمل لا يمكن تحديد سلوكه كلية ولا أنيتحكم فيه أو أن نتنبأ به(بيير بورديو 1966 ص 85).

كل فرد داخل أي تنظيم اجتماعي له هدافه الخاصة ،و التي تتعارض حتماً مع أهداف التنظيم. و هو ما يقود إلى أن تاج مجموعة من التوترات و الصراع داخل بنية التنظيم ،لذا فاستمرارية التنظيم و استقراره مرتبط بقدرته على تدبير الصراعات الناتجة عن اختلاف المصالح بين أعضاء التنظيم . اي قدرته –التنظيم –على تدبير تناقضاته الداخلية و الخارجية .

رابعا : مفاهيم الدراسة:

4-1 : المشاركة السياسية للمرأة :

مفهوم المشاركة السياسية من المفاهيم المشتركة بين مجموعة من التخصصات المعرفية لاسيما بين علوم السياسية و علم الاجتماع السياسي و يشير الى كل انماط تدبير شؤون المجتمع و ادارة الشؤون العامة , و المشاركة السياسية هي اداة لقياس شرعية الانظمة السياسية و مدى القبول الاجتماعي و الشعبي بها من خلال تفافة الاعتراف و المشاركة في مسلسل الفعل الديموقراطي انتخابا و تسيير و اقتراحا و انتقادا .

المشاركة السياسية هي اداة لتفعي الديموقراطية و التعبير السياسي والشعبي و الاجتماعي عما يرغب فيه المواطنون وما يطالبون به , فالديمواطية كنظام تستدعي المشاركة و بناء المواطنة الايجابية و الفعالة و المنخرطة في الشؤون العامة . اما الاقصاء و التهميش فهي عوامل منع لبناء فعل ديموقراطي .

إذ إن كل فرد من أفراد المجتمع يحق له المشاركة في العملية التنموية ، والإستفادة من ثمارها والحصول على فرص متساوية ومتكافئة , وإن حق المشاركة السياسية للمرأة هو من أهم الحقوق لأنه يساهم في صنع القرار وإتخاذه .

ان مفهوم المشاركة يقوم على الإعتراف بالحقوق المتساوية للجماعات والأفراد على السواء، وعلى الإعتراف بالآخر وإعتباره متكافئاً ومتساوياً مع جميع نظرائه بصرف النظر عن الجنس او الدين او العرق او النوع الاجتماعي ، كما ان المشاركة لا بد ان تساهم في إستبعاد الصراع وتحل محله فكرة التعاون. اما في المجال السياسي تعتبر المشاركة حجر الزاوية في إعادة تركيب نظم السلطة وإتاحة الفرصة للجماعات المختلفة للمشاركة عبر آليات الديمقراطية أي الانتخاب .

2-4 : مفهوم التنمية السياسية :

تعرف التنمية السياسية بانها تنمية الشّعور الشعبي و الاجتماعي لدى الجمهور من أجل العمل على توحيد الخصائص الثقافية في الدولة لتقوم المؤسسات فيها على مبادئ الدولة المعاصرة والتي تسيرها نظام حكومي قومي، بالإضافة على الحرص على تعبئة الجماهير ورفع وعيها السياسي في اتخاذ القرار، مع بناء قدرة الدولة على التواصل مع الشعب لتحقيق أهدافها المختلفة. بناء مؤسسات الدولة أجهزتها باختلاف أنواعها وتحديد وظائفها بما يتّفق مع كلّ المبادئ الاجتماعية والثقافية وكل النّصوص الدستورية في الدولة، والتأكيد على استقلاليتها وقدرتها على فضّ النزاعات المختلفة بصورة محايدة. على أنّها الهدف الاول المعلن من طرف السياسات العامة . و تتحقق التنمية السياسية بوجود ثلاثة عوامل يمكن اساسية و هي :

اولا : ترشيد السلطة، أي أن تمارس ويجري تداولها على أساس محدّد وقانون تتضح فيه كلّ الوظائف مثل الدستور.

ثانيا : التمايز والتّخصص، أي التنوع في الوظائف الأساسية وإيجاد بناء متخصص لكل منها على حدا.

ثالثا : الحرص على زيادة نسبة المشاركين من المواطنين في السياسية من خلال خلق وتوفير آليات المشاركة لهم وقنوات مناسبة وخاصة بهم. اما و تحقق التنمية الشروط بتوفير ضماناتها و شروط انجازها و منها :

الارتقاء الحكومي، من خلال رفع ودة النظام السياسي من خلال ضبط النزاعات وتلبية الطلبات،

والحرص على تحقيق المساوة والعدل بين الناس.

تفعيل المؤسسات، من خلال دعمها للعمل بصورةٍ نزيهة وعادلة بعيدًا عن الشخصنة، وفضّ النزعات حياديًا.

تشجيع المشاركة الشّعبية، من خلال تشجيع المشاركة في الانتخابات ودعم شعور المواطن بأهميتها وفائدتها ودوره في التأثير.

4-3 : الهيمنة الذكورية :

من المفاهيم الاساسية لبيير بورديو من اجل دراسة كافة اشكال العنف المرئي و الغير المرئي ، وتحليل الصراع المجتمعي في علاقته بعلاقات القوى والآليات المتحكمة في تطورها، وفق رؤية علمية موضوعية. حيت يعتبر بيير بورديو ان الفعل الاجتماعي مرتبط بآليات التنافس والهيمنة والصراع. وقد أصبحت هذه الآليات مستدمجة لاشعوريا لدى الأفراد عن طريق التنشئة الاجتماعية، و يتم تناقلها عبر مسارات الثقافة و القيم الاجتماعية فينتجونها بدورهم بطريقة غير واعية كهابيتوس معياري. ومن ثم، تعد الاحزاب و الاسرة و النقابات و كل المؤسسات الاجتماعية اطارات لإعادة إنتاج هذه اللامساواة الناتجة عن وجود طبقة مسيطرة، وطبقة مسيطرة عليها، ويلاحظ أن آليات التنافس والسيطرة تنتقل من جيل إلى آخر. ومن ثم، فنحن لانعرف مجتمعات بدون تراتبية طبقية أو جنسية أو نوعية، أو مجتمعات بدون سلطة أو هيمنة. لذلك، فهدف السوسيولوجيا عند بورديو هو تحليل آليات السيطرة التي تتحكم في البنيات الموضوعية للحقول المجتمعية. أما الفاعلون المجتمعيون، فهم مجرد منفذين لآلية السيطرة بطريقة غير واعية لذا فبيير بورديو لا يتحدث عن بفاعل بقدر ما يتحدث عن وكيل اجتماعي و ليس فاعل اجتماعي . فالناس يعيدون انتاج واقعهم الاجتماعي و احفاظ عليه دون ارغام و

من تلقاء انفسهم عبر الهابيتوس الذي يعني مجموع الاستراتيجيات التي يمتلكها الفرد لمواجهة وضعيات مفاجئة أو جديدة.

4-4 : اعادة الانتاج السياسي :

مفهوم اعادة الانتاج السياسي هو مفهوم مستوحى من مفهوم بيير بورديو و جان كلود باسرون حول اعادة الانتاج في المجال التربوي حين اعتبرا ان المدرسة مؤسسة غير محايدة و انها تؤدي وظيفة سياسية باعادة انتاج الواقع الاجتماعي و الحفاظ عليه .

انطلق بودرديو رفقة باسرون من من فرضية اساسية تتحدد في كون المتعلمين لا يملكون الحظوظ و لا نفس الخصائص و بالتالي يخوضون تجربة التمدرس في اطار من لا تكافؤ الفرص نتيجة تباين و اختلاف الرصيد و الرسمال المادي و الثقافي لكل تلميذ نفسها في تحقيق النجاح المدرسي. فالمنتوج المدرسي و المضموني المقدم داخل المؤسسات التعليمية ليس مضمونا موضوعيا بقدر ما ماهو مضمزن وظيفي يخدم مصلحة الطبقة المهيمنة من اجل ضمان الاستمرارية و اعادة الانتاج الاجتماعي و الثقافي .

خامسا : منهج الدراسة .

من اجل دراسة الموضوع ومعرفة المشاركة السياسية للمرأة واشكال الهيمنة الذكورية من خلال مؤشرات نتائج الانتخابات الجماعية لسنة 2015 باقليم قلعة السراغنة .

5-1 الأسلوب الوصفى التحليلي : لوصف وتحليل رؤية أفراد العينة الخاصة بالمنتخبات و الفاعلات السياسيات بالإقليم .

5-2 / الأسلوب المقارن : للمقارنة بين فعالية النساء بناء على مؤشر مجالي : المجال الحضري و القروي و المراكز الصاعدة .

5-3 /اعتماد المنهج الاحصائي : استخدام المعطيات الرقمية والرياضية في معالجة و تحليل البيانات المحصل عليها بواسطة أدوات جمع المعطيات وذلك عبر المراحل الآتية :

أ. جمع البيانات لإحصائية الأهداف المراد تحقيقها من البحث و تحديدا أسباب المشاركة السياسية للمراة

ب. عرض هذه البيانات بشكل منظم وتمثيلها بالطرق الممكنة.

ج- تحليل البيانات.

د . تفسير البيانات من خلال تفسير ما تعنيه الأرقام المجمعة من نتائج.

اذا كان الاعتماد على المنهج الإحصائي و الوصفي اثناء جمع المعطيات فان تفسيرها يحتاج الى الامكانيات النظرية و التفسيرية التي يوفرها المنهج النسقي .

4-5 / المنهج النسقي : اظافة الى المناهج المعتمدة اعلاه فيمكن الاستعانة بخدمات المنهج النسقي حيت النظر إلى الظواهر المدروسة ليس من خلال بنيتها أو وظيفتها بل من خلال اتساقها أي النظر إليها كأنساق.

فالمنهج النسقي يعمل على بناء نموذج من التفكير يتسم بالشمولية وقادر على دراسة التفاعلات الدينامية– وليس السببية –وإدراك الأنساق ليس باعتبارها مجموعات ساكنة بل مجموعات متحولة

فالتحليل النسقي يتطلب تحديد العناصر الأساسية لنسق الفعل الاجتماعي ، بمعنى انه لا يكفي دراسة الجمعية كنسق مغلق معزول عن سياقه العام ،وانما دراسته في ترابطاته الخارجية مع باقي مكونات النسق العام وفق نظرية الترابط الاجتماعي لنوبير الياس . فالمنهج الاحصائي و الذي يعتمد على المعطيات الاحصائية المتحصل عنها بواسطة المسح الاجتماعي،و بالاعتماد على اساليب جمع المعطيات مثل الاستمارة فان المنهج النسقي يساعدنا في ايجاد النموذج التفسيري لنتائج البحث .

5-5 : ادوات جمع المعطيات.

اولا : استخدام الاستمارة .

الاستمارة أداة من أدوات جمع البيانات الخاصة بموضوع البحث ، باعتبارها مجموعة من الأسئلة الهادفة توجه الى المنتخبات و الفاعلات في المجال السياسي او الجمعوي ، ،لذا فالاستمارة هي اداة من ادوات البحث العلمي والبحث السوسيولوجي . وتعتمد الاستمارة على مجموعة من الاسئلة التي يطرحها من اجل الحصول على مجموعة من المعطيات الخاصة بالبحث

ثانيا : الملاحظة و هي اداة مهمة لتجميع المعطيات نتيجة الملاحظة المباشرة من خلال حضور بعض انشطة الجمعيات و الانشطة الحزبية او حضور بعض اجتماعاتها مما ساعد على تكوين نظرة دقيقة من الداخل .

ثالثا :المقابلة.

الحصول على معلومات بشكل مباشر من الحالات المبحوثة وذلك بمقابلة الشخص المدروس وجها لوجه وتوجيه الاستفسارات لهم والحصول على الإجابات المطلوبة وتسجيل الانطباعات.

رابعا : تحليل الوثائق والسجلات المكتوبة والتقارير الادارية والمحاسبتية لعمل الجمعيات .

خامسا : تحليل المنشورات حول عمل الجمعيات و التي صدرت بالمواقع الالكترونية او بالصحافة الورقية .

سادسا : عينة البحث.

يغطي مجال البحث عينة من الجمعيات العاملة بالإقليم، ولا سيما الجمعيات العاملة سواء بالوسط الحضري او الوسط القروي او بالمراكز الصاعدة ،ونظرا لكبر حجم مجتمع البحث والذي يشمل حوالي 350فاعلة سياسية و جمعوية و نقابية بحسب المعطيات الرسمية لسنة 2014 لذا سيكون من اللازم اختيار عينة للبحث نظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة .

تعتبر عملية اختيار العينات في البحث العلمي من الخطوات الأساسية التي تسهم في جمع بيانات ومعلومات عن مجتمع البحث الأصلي/ جمعيات الاقليم ، ومن ثم تحليل النتائج.

لذا تعتبرالعينات من الأدوات الأساسية خلالها لجمع البيانات والمعلومات من مجتمع البحث قصد تحليلها وتفسيرها ثم تحديد عينة البحث وفق الجدول التالي :

الفئة	حجم مجتمع الدراسة	نوع التمثيل	عينة البحث النسبة 10 في المئة
المراة الجمعوية	220	العينة العشوائية الطبقية	22
المراة المنتخبة	160	العينة العشوائية الطبقية	16
المراة المنخرطة في التعاونيات	90	العينة العشوائية الطبقية	09

سابعا : معطيات حول الوضعية النسائية بمجال البحث .

رغبة في فهم وضعية المرأة بإقليم قلعة السراغنة و علاقتها بالمجال السياسي، و كيف ساهم مسلسل إنخراطها في العمل الجمعوي و السياسي و النقابي من تسهيل إندماجها في الفعل السياسي .

و بالرجوع إلى نتائج البحث المنجز في الموضوع تبين أن :

أن عدد الجمعيات و التعاونيات النسائية بإقليم قلعة السراغنة عرف تطورا ملحوظا على مستوى العدد سواء على مستوى الإنخراط أو القيادة.

إذ تمثل الجمعيات والتعاونيات النسائية بالإقليم 4.2% من مجموع النسيج الجمعوي بالإقليم . وقد أنتقل عدد هذه الجمعيات النسائية من 59 برسم 2003 إلى ما يزيد عن 78 سنة 2013(قسم الشؤون الداخلية 2015)، وهو ما يعكس تطور الوعي النسائي بأهمية الإنتظام داخل الجمعيات التنموية، والرفع من وثيرة تأطير النساء وتشجيع ممارستهن للفعل الجمعوي،و من أجل البحث عن فرص تمويلية لمشاريع صغرى لمواجهة ظروف الحياة الصعبة هو ما يفسر و لوج المرأةإلى مجال الإنتاج خاصة في مجالي الصناعة التقليدية وتربية الماشية، في إطار الأنشطة المذرة للدخل التي تمولها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كذا الجمعيات النشيطة في المجال التربوي و محو الأمية والتعليم الأولي.

جدول يبين عدد الجمعيات النسائية بالإقليم

الفعاليات النسائية	2003			2015		
	المجال السياسي	المجال الجمع و التعاوني	المجال النق	المجال السياسي	المجال الجمع و التعوني	المجال النق
المجموع	25	30	00	135	219	03

المصدر : قسم الشؤون الداخلية، عمالة إقليم قلعة السراغنة، 2015

رسم مبياني يبين التوزيع المجالي للجمعيات النسائية

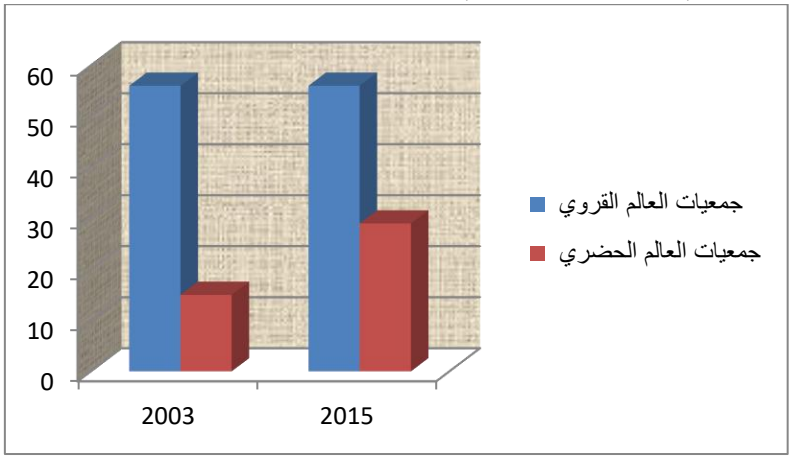

المصدر : قسم الشؤون الداخلية، عمالة إقليم قلعة السراغنة، 2015

يلاحظ أن الفعل الجمعوي النسائي بالوسط الحضري لا زال متقدما عن نظيره بالوسط القروي، رغم تنامي عمليات تأطير النساء القرويات في إطار الجمعيات. حيث تشكل الجمعيات النسائية التي تنشط بالوسط الحضري حوالي 68% من مجموع الجمعيات النسائية بالإقليم (قسم الشؤون الداخلية 2015).

اما التوزيع المجالي للجمعيات النسائية فيتركز بالمجال الحضري بنسبة تقترب من 70 في المئة و 30 في المئة فتوجد بالمجال القروي،و هي نسب تبدو مبررة ومن ناحية ارتفاع منسوب الوعي و انخفاض نسبة الأمية بالمجال الحضري و التحرر النسبي للمراة بالمقارنة مع المرأة القروية .

إنخراط المرأة القروية بالعمل الجمعوي فالسبب هو الرغبة في الحصول إلى مصدر للرزق عبر المشاريع المذرة للدخل .

المطلب الثاني : اساليب دعم المرأة للإنخراط في الفعل السياسي

فارتفاع العدد كان متوقعا بحكم المجهود المبذول من طرف الدولة ولتشجيع التمثيلية النسائية دعم تمثيلية النساء في المجال السياسي كان نتيجة خطة عمل مؤسساتية ومنها :

اولا : الدستور المغربي 2011

يحث على تفعيل المقاربة التشاركية في الإعداد والتفعيل والتنفيذ والتقييم للسياسات العمومية، وهي أساس الديمقراطية التشاركية التي يؤصل لها، وتعتبر شكلا متقدما للديمقراطية وتجسيدا للمواطنة الحقة عبر مسلسل إشراك النساء في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لا يمكن الحديث عن هذه المقاربة التشاركية، الساعية للرفع من التمثيلية النسائية في المغرب . كما يؤكد الدستور على سمو الاتفاقيات الدولية و تجريم كل اشكال التمييز و العمل على تعزيز المساواة.

في سائر الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، و العمل على إلزامية اتخاذ التدابير القانونية التي من شأنها تشجيع تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في ولوج المؤسسات المنتخبة ومراكز القرار السياسي.

ثانيا : الاتفاقيات الدولية :

- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية فقرات 3 و 1 و 26.
- الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان المادة 14.

- الاتفاقية الأمريكية لحماية حقوق الإنسان المادة 1.
- الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة لسنة 1952 التي تنص في مادتها الإنتخابات على أن للنساء الأهلية في أن ينتخبن الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام،
- اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 تنص في مادتها رقم" 7" على حق المرأة في التصويت في جميع الإنتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للأنتخاب لجميع الهيئات التي تنتخب أعضاءها بالاقتراع العام والمشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة.

ثالثا : القوانين و المراسيم :

- القانون/ رقم 17/08 المُغير والمتمم للميثاق الجماعي /المادة 14 من الميثاق الجماعي :...تحدث لدى المجلس الجماعي لجنة استشارية تدعى لجنة المساواة وتكافؤ الفرص
- المادة 36 من الميثاق الجماعي: ...يحدد المخطط الجماعي للتنمية الأعمال التنموية المقرر إنجازها بتراب الجماعة لمدة ست سنوات، في أفق تنمية مستدامة وفق منهج تشاركي، يأخذ بعين الإعتبار على الخصوص مقاربة النوع .
- إقرار مدونة الانتخابات آليات توسيع التمثيلية النسائية في الجماعات المحلية.
- مرسوم رقم 450-15-2 في شأن مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الإنتخابات العامة الجماعية والانتخابات العامة الجهوية و إعتماد مقتضيات لرفع مبلغ المساهمة في حالة انتخاب مترشحة وذلك من أجل تشجيع التمثيلية النسائية
- المادة 17/ الفقرة السادسة من القانون التنظيمي 113-14 المتعلق بالجماعات الترابية التي تنص على أنه " يتعين العمل على أن تتضمن لائحة ترشيحات نواب الرئيس عددا من المترشحات لا يقل عن ثلث نواب الرئيس".

المادة 76 من القانون التنظيمي 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية)، كما نصت على أن "تشتمل كل لائحة ترشيح على جزأين يتضمن الأول عددا من الأسماء يطابق عدد المقاعد المخصصة لهذا الجزء مع بيان ترتيبهم فيه"

- دورية وزارة الداخلية رقم 3834 D الصادرة بتاريخ 4 شتنبر 2015 حول موضوع أنتخابرؤساء مجالس الجهات و مجالس الجماعات و نوابهم و كتاب المجالس المذكورة و نوابهم أكدت على الطابع الالزامي للتمثيلية النسائية ونصابها مؤكدة على ما يلي " و تجدر الإشارةإلى أن هـ يتعين أن تتضمن كل لائحة من اللوائح المقدمة مترشحات لنواب الرئيس لا يقل عددهن عن ثلث النواب طبقا لأحكام المادة 17 من القانون التنظيمي 14-113 .

وتبرز أهمية هذه الدورية وصيانتها للمناصفة الإنتخابية كونها تم تدعيمها بدورية أخرى أكثر تشبثا بمبدأ المناصفة و أكثر تقيدا بالطابع الإجباري للتمثيلية النسائية.

غير أن هذه المجهودات تبقى مجهودا خاصا بمؤسسات الدولة،ولم يواكبه نفس المجهود على مستوى البنيات الإجتماعية ، و التي غالبا ما تشكل وشكلت حاجزا امام دعم تمثيلية المرأة واخراجها من المجال الضيق / المنزل إلى المجال السياسي والاجتماعي المفتوح / الفضاء السياسي و الجمعوي و الاجتماعي و الثقافي .

يمكن القول أن مسلسل دعم المرأة لا يتم خارج النسق الاجتماعي و السياسي الذي تنمي اليه، وهو ما يشكل حالة من التناقض،حيت بقدر ما يحضى مشروع دعم تمثيلية النساء بدعم الجهات الرسمية والدولة فإنه يلقى مقاومة من طرف الثقافة الاجتماعية والسياسية البنيات لاسيما المحافظة .

ثامنا : معايير و شروط المشاركة السياسية للمراة .

من خلال نتائج البحث يتضح ان الانتخابات الجماعية التي عرفها المغرب شكلت مرحلة حاسمة في ارتفاع عدد النساء اللواتي ولجن العالم السياسي عبر الية اللائحة الإضافية الاجبارية و هو ما يعكس ان فعل الدخول لم يكن تطرا تلقائيا و انا كان الزاما سياسيا مفروضا من طرف الدولة , كما سجلت النتائج ان اغلب السياسيات و المنتخبات لهم دور جمعوي و منخرطات في جمعيات او تعاونيات لاسيما بعد لانطلاق مرحلة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و التي شجعا ولوج المراة الى علم الجمعيات للاستفادة من تمويلات المبادرة لاسيما بالنسبة للمشاريع المذرة للدخل و كيف أصبحت الجمعية أداة للوصول إلى الفعل السياسي و الحصول

على التمثيلية الانتخابية، و بالتالي استبدال الشرعية التقليدية المؤسسة على الوظيفة البيولوجية بشرعية إنتخابية وسياسية .

و لمعرفة العلاقة بين الانخراط في العمل الجمعوي و الولوج إلى الفعل السياسي ثم تجميع المعطيات الاتية :

حيت كانت النتائج كالتالي :

جدول حول انخراط الجمعويات بالفعل السياسي(البحث الميداني 2015)

المستشارات الجماعيات	الانخراط بالجمعية	
	نعم	لا
90 اجري البحث حول 90 مستشارة	65	25

المصدر : البحث الميداني 2015 .

رسم مبياني حول نسبة إنخراط المنتخبات في العمل الجمعوي

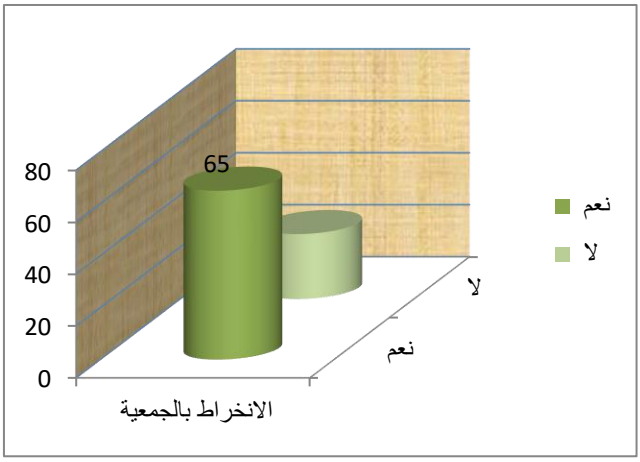

المصدر: قسم الشؤون الداخلية، عمالة إقليم قلعة السراغنة،

من خلال نتائج البحث والذي اجري حول 90 مستشارة يتبين :

اولا : أن اكثر من 70 في المئة من المستشارات الجماعيات من منخرطات بالعمل الجمعوي و هو ما يفسر أن الجمعية شكلت إطارا مناسبا لتحسين وضعية المرأة وتأهيلها لخوض الاستحقاقات الانتخابية .

ثانيا : عدم وجود أي امرأة على رأس أي لائحة انتخابية في البلديات و الجماعات الترابية التي تعرف نمط الانتخاب باللائحة .

ثالثا : ترشح مرأة واحدة بشكل فردي .

رابعا : كل ترشيحات النساء كانت في اللوائح الإضافية .

خامسا : عدم فوز أي امراة بمنصب رئاسة جماعة .

سادسا : غياب التمثيلية بالمجلس الإقليمي.

سابعا : هيمنة العنصر الذكوري على انتخابات الغرف المهنية .

ثامنا : الحضور العائلي للمرأة على مستوى انتخابات مجلس الجهة .

تاسعا : غياب أي امرأة على رأس أي كتابة إقليمية لأي حزب .

ويمكن استنتاج مجموعة المعطيات المرتبطة بوضعية المرأة علاقتها بالمجال السياسي. فالمرأة ينظر إليها كوسيلة وأداة فعالة للتعبئة،و الحصول على الأصوات وأن نجاحها بالانتخابات والحصول على التمثيلية بالمجالس الترابية المنتخبة، لم يكن نتيجة مجهود شخصي كامل وإنما نتيجة اللائحة الإضافية ،وهو ما يفسر أن امرأة واحدة من اصل 173 مستشارة جماعية هي الوحيدة التي ترشحت في الدوائر المحلية و بشكل فردي .

فمعايير ضم النساء باللائحة الإضافية يتم على أساسين :

اولا : معيار الولاء .

حيت يتم إختيار النساء القريبات من المرشح ويتم التركيز على علاقة القرابة و الدم

جدول رقم 34معايير إختيار وكيلات اللوائح الانتخابية.

حيت يتم اختيار النساء القريبات من المرشح ويتم التركيز على علاقة القرابة و الدم(قسم الشؤون الداخلية 2015).

جدول رقم 33 معايير اختيار وكيلات اللوائح الانتخابية(البحث الميداني 2015).

طبيعة العلاقة / القرابة	العدد
بنت	8
اخت	12

بنت اخ/ بنت اخ	14
زوجة	04
علاقة قرابة اخرى : جوار – مصاهرة – احد افراد العائلة .	16

المصدر: قسم الشؤون الداخلية، عمالة إقليم قلعة السراغنة، 2015

يتضح من خلال النتائج المتوصل بها أن المعيار الإنتماء يتاسس على درجة القرابة وعلى الثقة و الوفاء و التبعية المطلقة من أجل التصويت(قسم الشؤون الداخلية 2015) .

رسم 15مبياني لإختيار الوكيل في اللائحة الاظافية

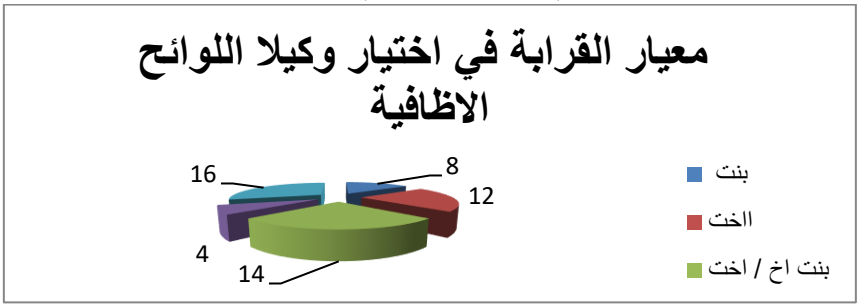

المصدر: قسم الشؤون الداخلية، عمالة إقليم قلعة السراغنة، 2015

ثانيا : معيار الفعالية الأنتخابية :

يتم اعتماد الفاعلية الانتخابية المعيار الثاني في اختيار وكيلات اللوائح الانتخابية بسبب الرغبة في استثمار رصيدهن الإجتماعيمن أجل كسب اكبر قدر من الاصوات لاسيما أن وكيلة اللائحة يتم اختيارها بناء على رصيدها الاجتماعي قدرتها على استقطاب المزيد من الاصوات لاسيما الاصوات النسائية، و بحسب تصريح احد المنتخبين و هو رئيس جماعة ترابية لجماعة أولاد اصبيح، اكد أن اختيار وكيلة اللائحة باعتبارها فاعلة جمعوية يعود بالأساس إلى الشعبية الكبيرة التي تتوفر عليها المرشحة حيت استطاعت ربط علاقات كبيرة مع النساء. واكد أن نسبة التصويت من طرف النساء يكون اكثر من نسبة الرجال.

و اكد احد مستشاري جماعة اولاد الشرقي أن اختيارالمرأة يكون لمن تملك الشعبية لدى النساء .

و هو ما يعكس أن اختيارالمرأة كمرشحة في اللوائح الإضافية يرتبط برصيدها الإجتماعي لاسيما تلك التي تشتغل في الإطارات الجمعوية.

من خلال نتائج البحث تبين أن 80 في المئة من المستشارات الجماعيات كن جمعويات، و انخرطن في الفعل الجمعوي مما يعني إختيارهن كوكيلات للوائح الإضافية كان بسبب رغبة الرجال في استثمار رصيدهن الجمعوي،و الحصول على اقرب قدر من الاصوات و ضمان النجاح .

أسباب ضعف الاداء السياسي للمراة .

فالنتائج المتوصل له تبين أن حضور المرأة في الفعل السياسي ورغم الظفرة العددية فإن حضورها مازال ضعيفا على مستوى صناعة القرار ،والتأثير في السياسات العمومية و هو ما ما يتضح جليا من خلال الجدول التالي :

يبدو من خلال مهام المرأة داخل المجالس المنتخبة أن دورها مازال شكليا ولم يصل بعد إلى درجة التأثير الفعلي في مسلسل صناعة القرار(قسم الشؤون الداخلية 2015).

جدول حول مراكز النساء في المواقع السياسية بالمجالس المنتخبة(قسم الشؤون الداخلية 2015)

الوضعية داخل المجالس	العدد
رئيسة مجلس	0
النائب الاول للرئيس	0
النائب السادس للرئيس	1
رئيسة لجنة المالية و الشؤون الاقتصادية	2
رئيسة لجنة الشؤون الرياضية والاجتماعية	3
مستشارة	74

المصدر: قسم الشؤون الداخلية، عمالة إقليم قلعة السراغنة، 2015

رسم مبياني رقم 16 : المهام الموكولة للنساء في المجالس الترابية .

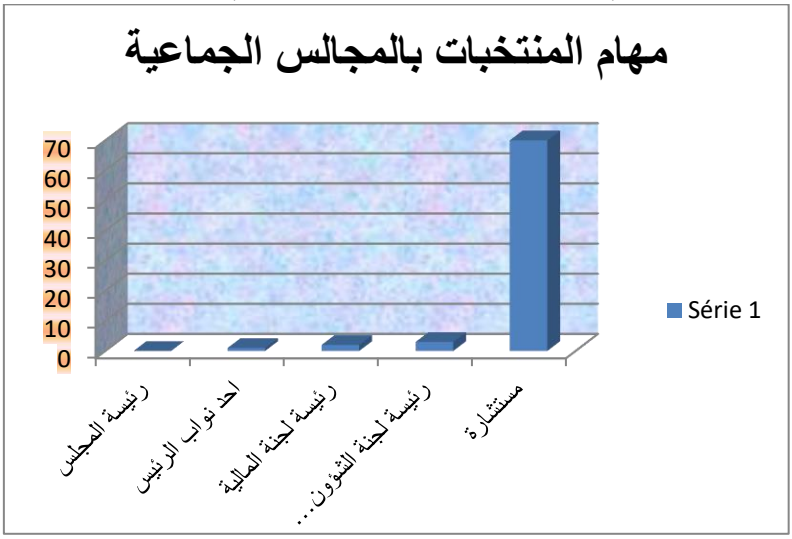

المصدر : قسم الشؤون الداخلية، عمالة إقليم قلعة السراغنة، 2015

فالنتائج المحصل عليها تبين أن حضور المرأة على مستوى التسيير مازال شكليا ،و لم تصل بعد إلى مستوى دائرة القرار و التاثيرالفعلي، و أن حضورها بالمجال السياسي على مستوى السياسات المحلية والمتمثل في تدبير شؤون الجماعات الترابية سواء الحضرية او القروية، مازال ضعيفا على مستوى الاداء و الفعالية رغم حضورها العددي .

حيت يتم توظيف المرأة كأداة من أجل حيازة الأصوات باعتبارها وسيلة استقطاب مهمة ،نظرا للأدوار التي أصبحت تلعبها على مستوى المجال الإجتماعي، إظافة إلى أن اختيارها يكون مؤسسا على معيار الثقة والولاء وليس الكفاءة و القدرة على الترافع .

من أجل معرفة مدى استقلالية المرأة في اتخاذ قرار المشاركة في الحياة العامة و الحضور في الفضاء العمومي ثم توجيه استمارة من خلال الاجابة عن تساؤل :هل تسمح الأسرة لك بالإنخراط في جمعية عادية ؟ و في جمعية نسائية ؟

جدول يبين أخذ الإذن من الزوج من أجل الإنخراط في الجمعية او الانخراط في العمل السياسي(البحث الميداني 2015.

موافقة الأسرة بالإنخراط في الجمعية	الانخراط في جمعية	الإنخراط في جمعية نسائية
نعم	62،5	70
لا	37،5	30

المصدر: قسم الشؤون الداخلية، عمالة إقليم قلعة السراغنة، 2015

رسم مبياني رقم 17 حول موافقة الأسرة على إنخراطالمرأة في العمل الجمعوي

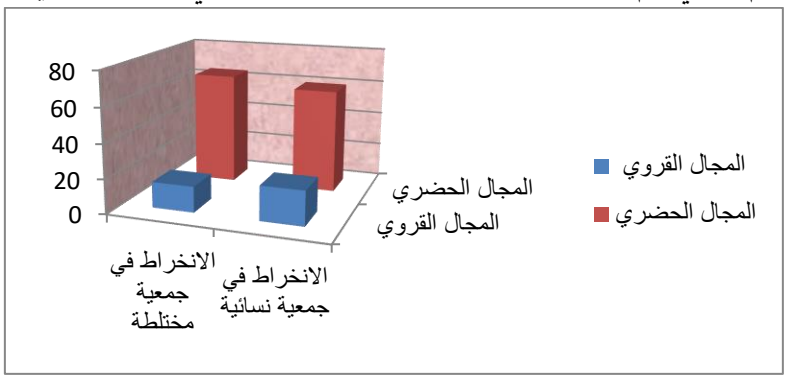

المصدر: قسم الشؤون الداخلية، عمالة إقليم قلعة السراغنة، 2015

من خلال نتائج المحصل عليها و المشار اليها في الجدول يتضح أن هناك مقاومة و رد فعل سلبي من مشاركة المرأة،وإنخراطها في الفضاءات العمومية الجمعية نموذجا ، و أن درجة المقاومة تخف حين يتعلق الأمر بالمشاركة في جمعية نسائية.

هذا يعني أن العلاقات السلطوية لا زالت حاضرة بقوة في العلاقات الأسرية خصوصا تلك المتعلقة بالزوج والزوجة، حيث أن أكثر من 3/4 من المستجوبات لا بد لهن من أخذ الموافقة من الزوج من أجل الذهاب مثلا إلى الطبيب وزيارة الأقارب، وهذا يكشف عن صعوبة الحديث عن استقلالية المرأة، أن هذه العوائق السوسيوثقافية تمنع من ولوج المرأة بشكل كاف المجال العام نظرا لهيمنة العقلية السلطوية الأبوية مما يحد من مواكبة التحولات التي يعرفها العالم الخارجي،ذلك أن مجتمعا ذكوريا لايمكن أن يضمن إعادة إنتاج ذاته فق ما اشار اليه بيير

بورديو الا من خلال العمل و ضمان السيطرة على النساء لأن الوصول إلى السلطة يكون عبر التحكم في النساء(عصام عدوي 1999)،فالمرأة طريق للسلطة و ضمان استمراريتها في مجتمع ذكوري .

هناك مؤشرات قوية على أن مبدأ تأبيد علاقات السيطرة الذكورية لا يتحقق الا بتواطؤ مع النساء أنفسهن(بيير بورديو 1998 ص 25)و بقبول السيطرة عليهن و خضوعهن، و أن السيطرة لا تكون فقط داخل الأسرة، وإنما كذلك داخل كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية والإنتاجية والسياسية المختلفة بما في ذلك الجمعيات كإطار اجتماعي يكرس الهيمنة الذكورية. فإعادة الإنتاج عبارة عن مسلسل مستمر و بنيوي داخل كل مؤسسات الدولة و المجتمع رغم وجود بعض المقاومات لاسيما بالمجال القروي نتيجة ارتفاع منسوب الوعي ولوج المرأةإلى عالم الشغل،أن الهيمنة الذكورية لا تقوم فقط على عنف البنى التحتية و إنما عنف البنى الرمزية أن الهيمنة الذكورية هي هيمنة رمزية من خلال كافة الأنماط الثقافية ذات الطبيعة الرمزية ،بمعنى فالهيمنة لا تمارس كفعل واع و إنما كسيطرة رمزية و فق ما اكد السوسيولوجي بيير بورديو. أي أن السيطرة و الخضوع يتم عبر مفاعيل لاشعورية و رمزية، وإنما ما يمنع هذه الهيمنة شرعيتها هو قبول النساء به و هو ما أكدته نتائج البحث.

يبدو أن حضور المرأة في المجال السياسي أصبح واقعا لكنه مازال حضورا شكليا و بدون فعالية على مستوى صناعة القرار المحلي،وأنكان حضورها أصبح وازنا ومؤثرا داخل الفعل الجمعوي ،وهو أمر يمكن تفسيره من خلال إعتبارالمرأة الفاعلة جمعويا أداة من أجل الوصول إلى السلطة عن طريق توظيفها إنتخابيا لجمع أكبر قدر ممكن الأصوات .

إنخراط المرأة في المجال الجمعوي يكشف أن هناك تحولا بنية المجتمع حيت الانتقال إلى بنية مؤسسة على قيم الحرية و الفردانية و الاعلاء من القيم الفردية المرتبطة بنمط العولمة، غير أن انخراط المرأة في العمل الجمعوي ،كأن انخراطا لصالح للرجل حيت ثم توظيفها توظيفا سياسيا و انتخابيا بناء على معياري الولاء و الفاعلية الانتخابية .

يبدو أن الإنخراط في العمل الجمعوي بالنسبة للمراة كان اقل حضورا بالمقارنة مع مشاركة المرأة بالمجال الحضري، لذا فأن التحولات العميقة والتي مست القرية المغربية حيت تغير نمط الحياة والعيش و الإنتقال من النمط العيش التضامني إلى نمط العيش الاستهلاكي نتج عنه خروج المرأة من الفضاء الخاص إلى الفضاء العام ،نتيجة إكراهات الواقع الإجتماعي و المرتبط بصعوبة تدبير المعيش اليومي نتيجة البطالة و ارتفاع نسبة الطلاق و انحسار دور

العائلة في الرعاية الاجتماعية ، حيت أصبحت المرأة مرغمة على تحمل تحمل المسؤولية تجاه نفسها و اتجاه أسرتها إلى جانب مسؤولياتها خارج الأسرة المتعلقة بالعمل خارج البيت.

تاسعا : المشاركة السياسية للمرأة و مؤشرات الهيمنة الهيمنة الذكورية .

دراسة الوضع الإجتماعي لأي مجتمع رهين بالقدرة على فهم وضع المرأة فيه ،فوضع المرأة بمجال البحث يشكل عنوانا لمرحلة جديدة من التحولات الإجتماعية المتسارعة التي يعرفها المجتمع المغربي، مظاهر التحول تتأسس على معيار الخروج من هيمنة التقاليد والأعراف إلى مجتمع مفتوح،بحيت تصبح الجمعية بالنسبة للبعض النساء إحدى الفضاءات الاجتماعية للممارسة الحرية والتحرر من الرقابة الاسرية والهيمنة الذكورية السائدة بالوسط القروي،و التحرر من سلطة قديمة ومتوارثة تجعل من المرأة أداة لإعادة الإنتاج البيولوجي و الثقافي .

من خلال النتائج المتوصل بها يتبين أن هناك تغير في طبيعة ادوار المرأة القروية والتي حصرت سابقا في دور اعادة الإنتاج البيولوجي والثقافي، أي الأنجاب بما يضمن الحفاظ على السلالة و استمرارية العائلة، و ما يؤكد هذا الطرح أن المرأة العاقر سرعان ما يتم تطليقها . لأنها لا تستطيع تحقيق المهمة الأساسية بالأوساط الاجتماعية المحافظة، ولاسيما بالعالم القروي ،فالمرأة العاقر هي كائن بلا قيمة و بلافائدة. حيت يؤكد المثل الشعبي ** لمرا بلا اولاد بحال الخيمة بلا اوتاد ** .

فالحماية الاجتماعية للمرأة في البنيات الاجتماعية المحافظة مرتبطة بالأنجاب ، مما يعني أن اندماج المرأةفي مجتمعها رهين عدد ابناءها لاسيما الذكور منهم ،فالمرأة لا تستطيع أن تندمج في محيطها و أن تكون لها سلطة و قيمة الا بواسطة الطفل ،وهو ما يفسر سر رغبتها وإصرارها على الأنجاب لاسيما أنجاب الذكور وهو مؤشر على هيمنة الثقافة الذكورية المسنودة بمجموعة من الاعتقادات و الاساطير (اسطورة شفاهية متداولة حول كرامات الولي الصالح حفيد سيد رحال مول السبع , تقول الحكاية ان امرأة حامل و لها ست بنات و ان زوجها هددها بالطلاق ان انجبت بنتا سابعة , وحين و ضعت كان المولود انثى فاخدتها الى الوالي الصالح في احدى خلواته وهي تبكي لا نها تعرف مصيرها ان علم زوجها بالخبر , فقام الولي الصالح بحسب الرواية فامر الولي الصالح المرأة بالتوقف عن البكاء ووضع المولود امامه فوضع عليه غطاء اخضرا تم امر الزوجة ان تزيل الغطاء فاذا بها تجد ان البنت قد تحولت الى ذكر).

كما أنه بالإضافة إلى وظيفة الحفاظ على الذرية / الوظيفة البيولوجية هناك وظيفة اعادة الإنتاج الثقافي من خلال الحفاظ على كافة القيم الثقافية والاجتماعية المحمولة داخل المجتمع.

فأغلب القيم الاجتماعية و الثقافية يتم الحفاظ عليها بواسطة المرأة. لذا يفهم سر الصراع حول المرأة بين دعاة الحداثة ودعاة المحافظة وهو صراع سياسي بالدرجة الاولى على اعتبار ان المرأة هي طريق نحو السلطة و اداة للحفاظ عليها

أن المرأة كانت منتجة لكل ما يحتاجه الرجل من أكل و لباس فهي المسؤولة عن الفضاء المنزلي بكل تفاصيله.

بهذا العنى فأن المرأة القروية كانت الحامل الأساسي لكل القيم الثقافية وحمايتها و نقلها من جيل إلى جيل.

إنخراط المرأة في المجال الجمعوي يعكس الإنتقال من السياق الإجتماعي المحافظ إلى السياق الجمعوي المؤسس على قيم الحرية و الفردانية، و المتفاعل مع متطلبات الواقع الجديد المتسم بالصعوبة والتعقيد وهيمنة النزعة المادية، و هو تحول سيقود بلاشك إلى احداث قطيعة مع الموروث الثقافي ذو النزعة الذكورية الذي يعمل على اخضاع النساء لسلطة الرجال .

التحكم في المرأة وفي مصيرها يضمن الحفاظ الموروث الثقافي ،لذا يفهم سر الصراع القوي بين الاتجاهات السياسية حول من يتحكم في لمراة ،فكل خلاف ايديولوجي في جزء منه هو صراع حول نوع ثقافة المرأة التي ينبغي أن تسود و تهمين .

فتقسيم العمل القائم على الجنس، يعطي النساء كل الأدوار ذات العلاقة بالرعاية، وللرجال كل الأدوار ذات العلاقة بصنع السياسات و الاعمال خارج المنزل. و هو ما ينتج عنه تقسيم جغرافي فالمرأة تشتغل بالفضاءات الخاصة و المغلقة كالأسرةو البيت، اما الرجال فمهمتهم في الفضاءات العمومية المفتوحة. و ما يفسر هذا التصور هو تقسيم العمل داخل المجتمع،بعد خروج المرأة للعمل حيت يتم منح المرأة اعمالا لا تليق بكرامتها مثل العمل بالمقاهي و اعمال النظافة و جني الزيتون و الكون و الحصاد في ظروف عمل صعبة.

رغبة في فهم أسباب التحول و دواعيه تم اجراء مقابلات مع بعض الفاعلات الجمعويات .

يبدو أن المرأة أصبحت جزءا من واقع جديد يتشكل بقيم جديدة و معايير جديدة وشبكة علاقات مغايرة للنمط التقليدي حيت النزعة المحافظة و الهادفة إلى اعادة الإنتاج البيولوجي و الثقافي و السياسي .

دور المرأة الجديد يعكس التحول في طبيعة القرية المغربية والتي أصبحت تعيش عالم العولمة، و ما ينتج عنها من تخلي الدولة عن ادوراها التنموية والرعائية و تخلي الأسرة والعائلة عن ادوارهما في توفير الحماية الاجتماعية ، مما يجعل الاسر النووية تعيش مصيرها بمفردها في غياب اي دعم إجتماعي، إضافة إلى ارتفاع منسوب الوعي الاجتماعي نتيجة الانتشار الكثيف لوسائل الاتصال وتطورها .

يبدو أن الانخراط في العمل الجمعوي كانت نتيجة التحولات العميقة ،والتي مست القرية المغربية حيت تغير نمط الحياة والعيش و الانتقال من النمط العيش التضامني، حيت الأسرة الكبيرة إلى نمط العيش الخاضع لنمط الاستهلاكي.

وضع المرأة الارملة او المطلقة او الغير المتزوجة و حتى المتزوجة والتي تخرج لمساعدة زوجها ،فكل واحدة تحمل مسؤولية تجاه نفسها و اتجاه أسرتها إلى جانب مسؤولياتها خارج الأسرة المتعلقة بالعمل خارج البيت.كما أن خبرة المرأة ومعرفتها بالمجال الخاص يساعدها في نقل ضغوطات وإكراهات المجال الخاص إلى المجال العام محاولة تصريف هذه الإكراهات فيه، وهي بذلك تحاول التغلب على إكراهات المجال الخاص انطلاقا من تأكيد قدرتها على النجاح في تدبير إكراهات المجال العا م.

أن التحول في الأدوار الأسرية كان نتيجة مجموعة من العوامل منها :

- ارتفاع منسوب التعلم لذى الفتيات نتيجة سياسة تعميم و اجبارية التعليم التي أنتهجها المغرب .
- التحول إلى الاسر الصغيرة و تفكك العائلات الكبيرة المؤسسة على منطق و قيم التضامن العائلي و مركزية الجد و الاخ الاكبر .
- هيمنة النمط الاستهلاكي المرتبط بالسوق و ما فرضته التطورات التكنولوجية خاصة في منضومة التواصل و الاتصال و الاعلام .
- ازمة البطالة وقلة فرص الشغل .
- الازمة المالية باروبا وتداعياتها و عودة المهاجرين و ارتفاع نسبة الطلاق .
- تغير نمط العيش و تحوله من نمط عيش مؤسس على الكفاف و التضامن إلى نمط عيش يعطي الاسبقة لقيم الفردية والمتعة و الاستهلاك، و هو ما جعل أغلب الاسر تعيش ازمة تمويل و اللجوء إلى الاقتراض .

هذه الأسباب ساهمت في احداث تغيير في مراكز ووضعية المرأة لاسيما الحاملة للمسؤولية الاجتماعية ،حيت تحولت إلى قوة عمل لا بديل عنها بالنسبة إلى الأسر، لاسيما من أجل توفير القوت اليومي بالنسبة للنساء الارامل و المطلقا ت وهو ما ثم التطرق اليه في فحص فرضية أسباب تأسيس الجمعيات.

أن الدور الاجتماعي للمرأة في ظل التحولات الاجتماعية الصعبة ،يجعل من قرار خروج المرأة إلى العمل و إنجاز مشاريع مذرة للدخل ليس اختيارا ذاتيا، وإنما ناتج عن ضغوطات اجتماعية واكراهات واقعية فرضتها طبيعة التحولات المتسارعة المشار اليها اعلاه .

فالمرأة وانطلاقا من مساهمتها في الاقتصاد العائلي أصبحت تمتلك هامشا من الحرية تستثمره في المجال العام، و هو ما يعكس حصول المرأة على هامش من الحرية يتجلى في قدرتها على الانتماء إلى جمعيات و القدرة على إنجاز مشاريع تنموية و مذرة للدخل و لو بشكل محدود و مراقب، وفق الادوار الجديدة للمرأة ، لم تعد وظيفتها تنحصر في وظيفة اعادة الإنتاج البيولوجي و الثقافي و إنما أصبحت فاعلا اجتماعيا وجمعويا مع حضور ضعيف نسبيا و محتشم على المستوى السياسي فخروج المرأة للعمل لم يكن قرارا اختياريا بالنتيجة إلى حجم الإكراهات والمشاكل التي أصبحت تعيشها الاسر الفقيرة والمعوزة نتيجة ارتفاع تكلفة المعيشة بالوسط الحضري أمام ازمة البطالة وندرة فرص الشغل كان اللجوء إلى أن المبادرات الي يتيحها الاقتصاد الإجتماعي.كما أن انخراط الجانب الرسمي في دعم الاقتصاد الاجتماعي لكونه يتوافق و توجهات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من خلال دعم المشاريع المذرة للدخل و هي المشاريع التي هيمنت عليها المرأة لأسباب سبق ذكرها خلال فحص الفرضية الأولى .

اختيار المرأة للعمل الجمعوي او التعاوني هو استغلال الفرص التي يتيحها الاقتصاد الاجتماعي المؤسس على مفهوم الفائدة الاجتماعية باعتبارها بالنّشاط الذي تقوم مجموعة من المتعاونات و المتضامنات وتكون وتكون نتيجته مباشرة .

و مع انطلاق مشروع المباردة الوطنية للتنمية البشرية سجل ارتفاع عدد التعاونيات النسائية وكذا الجمعيات العاملة في مشاريع المذرة للدخل .

رسم مبياني حول نسبة الجمعيات النسائية و التعاونيات بالإقليم مابين 2005و2015

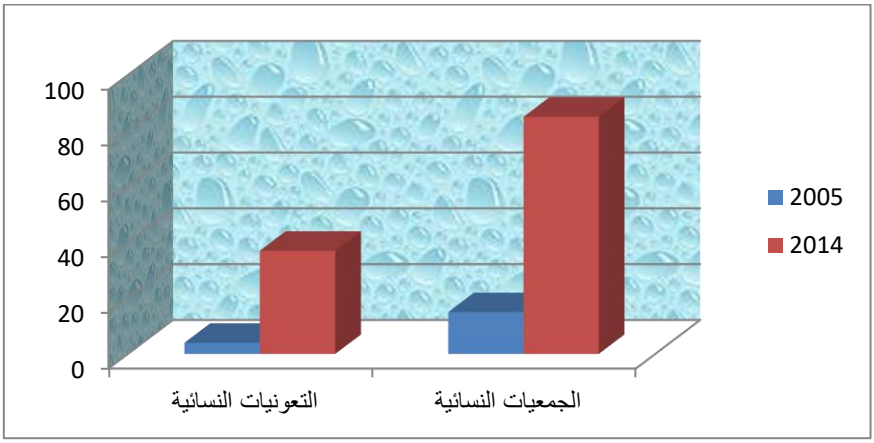

المصدر : البحث الميداني 2015 .

فالبر جوع إلى الجدول يبين ارتباط ميلاد الجمعيات الخاصة بالمشاريع المذرة للدخل في إطارمشروع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2005،سجلأن الجمعية او التعاونية كأداة من ادوات الاقتصاد الإجتماعي اصبح يوفر حوالي 1500 فرصة عمل للنساء في وضعية صعبة، كما أنه يساهم في التماسك الإجتماعي وبالخصوص في الحدّ من الفوارق الاجتماعية.

صحيح أن انخراط المرأة في العمل الجمعوي وخروجها إلى سوق العمل جعلها تفرض نفسها كفاعل جديد في الحياة العامة ،لعدة أسباب منها كونهايد عاملة رخيصة ومرحب بها في سوق الشغل،لكن هذه الدينامية و الحضور على المستوى الإجتماعي لا يلائم حجم حضورها على المستوى السياسي كما وأداء و فعالية.

فالمرأة في ظل العمل الجمعوي أصبحت تتوفر على سلطة شرعية باسم الجمعية كسلطة قانونية و اجتماعية، و بالتالي التحرران سلطة المجتمع و سلطة الزوج .

فانخراط المرأة بالعمل الجمعوي هو مؤشر دال على طبيعة التحولات الاجتماعية و الجماعية التي مست النسيج الاجتماع يسواء بالوسط القروي او بالوسط الحضري، و هي بلا شك تحولات مست النسق الاجتماعي والقيمي كاملا ،و أنكانت المرأة هي العنوان الابرز لهذه التحولات حيت أصبح الفعل الجمعوي يتيح مساحة للحرية و فرصة للانتقال من عالم المنزل و الأسرة كفضاء خاص إلى فضاءات اجتماعية مفتوحة كالجمعية و الحزب و مجالات الشغل .

إن إصرار المرأة على خروج المرأة من المنزل كمجال خاص إلى مجالات اجتماعية عامة مفتوحة بعيدا عن سلطة الأسرة،إظافة إلى تزايد حجم الدعم المقدم للمراة بخصوص المشاريع في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، و البرامج السياسية حول مواكبة المرأة و الرفع من قدراتها في الترافع عن حقوقها ، قد ساهم في تطور نسبة مشاركتها في المجال الجمعوي و السياسي و سوق الشغل إضافة إلى اكراهات الواقع المتغير من خلال البحث عن مصدر للرزق .

فالإنتماءإلى الجمعية يعكس مؤشرا لاستقلالية المرأة النسبي ،و مدى قدرتها على إتخاذ قرار الانتماء للجمعيات او تسييرها بعيدا عن أي وصاية او سلطة الزوج او العائلة .
هذا التحول من المنزل إلى الجمعية هو تحول في النمط الثقافي و في الثقافة السائدة من الهيمنة الذكورية، و العمل المنزلي و الخضوع للسلطة المطلقة للأعراف الإجتماعية إلى الجمعية كفضاء مؤسس على حرية الانتماء للجمعيات.
كما أن هذه التحولات التي مست وضعية و مركز المرأة ساهمت فيه مدونة ا لأسرة بإعتبارها منعطفا حقيقيا من أجل تعزيز حقوق المرأة الدفاع عنها داخل مؤسسات الدولة،و أنكان المجهود المبذول في هذا الاتجاه لم يرافقه نفس المجهود لتطوير حقوق المرأة و حمايتها داخل المؤسسات الإجتماعية الأسرة نموذجا.

فمرحلة التحديث لاسيما في مجال حقوق المرأة التي دخل فيها المغرب تصادمت وبعض التيارات المحافظة لاسيما تيارات الاسلام السياسي ، والتي رفضت التنازل عن بعض الملامح التقليدية داخل المجتمع المغربي من خلال الدفاع على مبدأ القوامةو بالتالي الحفاظ على لأنماط التقليدية في طبيعة العلاقة بين الرجل و المرأة .

رغم الحضور الكمي و النوعي للمراة في الكثير من المجالات لكن حضورها في مراكز القرار ظل محدودا، بسبب إكراهات الحقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، و استمرار النظر إلى المرأة على أنها كائن غير سياسي لا تصلح للقيادة – من خلال توظيف الفقه و تقديس احاديث منسوبة للرسول حول لعنة قوم تحكمهم امرأة – و أنها أداة سياسية للوصول إلى السلطة و هو ما ثم كشفه أثناء دراسة معايير إختيار النساء في اللوائح الإضافية و المؤسس على معياري الولاء و الفعالية في جلب الاصوات ،فالمنطق الذكوري يعتبر المرأة لا تصلح للسلطة لكنها مجرد طريق اليها ،وهي مفارقة حادة تفترض تفكيكها في دراسة مستقلة .

فوظيفة المرأة في النسق الانتخابي الحالي مرتبط بإعتبارها عنصر تصويت او أداة لاستقطاب الاصوات . أن معركة المرأة من أجل حقوقها تفترض فعلا ذاتيا نابع من المرأة نفسها ،دون انتظارها منحة من مجتمع ذكوري يعتبر أن الوصول إلى السلطة يكون عبر المرأة و ليس من أجلها ،وهو ماكدته نتائج البحث من حيت اختيار وكيلات اللوائح يتأسس على معايير الولاء و فعالية استقطاب الاصوات .

وأن تحقيق الديموقراطية و الدفاع عن قيمها مشروط لدى الحركات النسائية و المنظمات الحقوقية بتحقيق شرط استقلالية المرأة وحريتها ،لأن الاعتقاد السائد لدى هذه الحركات أن السيطرة على المرأة هي اولى مراحل امتلاك السلطة.

يبدو أن الحديث عن الفعل الجمعوي معناه الحديث عن وضع المرأة كفاعل جديد في مجال الفضاء العمومي،بعيدا عن منطق الوصاية و القوامة وو ظيفة اعادة الإنتاج البيولوجي .

كثيرا ما تسود الفوارق بين الجنسين نتيجة الاختلاف في القيم الاجتماعية و الثقافية المحلية و التقاليد الاجتماعية و الادوار التاريخية،نجد أن المرأة تشتغل في المجال الغير المدفوع الاجر بنسبة 52 في المئة في حين أن الرجال يتفوقون على المرأة في المجال المدفوع الاجر .

فبحسب تقر ير التنمية البشرية لسنة 2015فأن المرأة حتى و أن قامت بنفس عمل الرجل فإنها تتقاضى اجرا اقل منه .فالمرأة مطلوبة في مجال التشغيل الغير المستقر، و هو ما يتجلى من خلال المعاينة الميدانية أن اغلب المهن المؤقتة و الغير المشمولة بالرعاية الاجتماعية مخصصة للنساء مثل خادمات المقاهي و العمل في الضيعات الفلاحية،و بائعات الخبز كظاهرة في طور الانتشار شملت حتى الاحياء الشعبية، وهو مؤشر على تحولات كبيرة من خلال اعتماد الاسر التقليدية على شراء الخبز منالخارج . وهو عنوان اخر لحجم التحولات القيمية و الثقافية لمجتمع الدراسة .

من الملاحظات الأساسية أن غالبية الجمعيات المذرة للدخل المكونة من النساء ،يتم تسييرها من طرف الذكور و هو ما يشكل نقطة تحتاج إلى تفسير .

يحلل بيير بورديو آلية سيطرة الرجل بقوله أن النساء يتفقن مع الرجال على قبول المظاهر الخارجية لصورة الرجل المسيطر (بيير بورديو 1998 ص 42). لاسيما أن بورديو

يعتبر أن الهيمنة الذكورية هي فعل سيطرة على النساء متشكل عبر سيرورة تاريخية، و أن التحرر من هذه الهيمنة يفترض فعل مقاومة جماعي من طرف النساء من أجل التحرر و إنتزاع حريتهن.غير أن وضع المرأة القروية و خروجها من الفضاء الخاص إلى الفضاء العام، ليس من أجل التحرر و البحث عن الحرية و لكن من أجل البحث عن مصدر عيش، وأن علاقتها بالرجل حتى و إن كانت علاقة صراعية، فليس من باب انتزاع حقوقها و لكن من أجل ضمان الحد الادنى من ظروف العيش .

هذه المعطيات تقودنا إلى تبني الخطاب الواسع الانتشار الذي يقول أن المرأة هي عدوة نفسها ؟ الإجابة لا كما يقول بورديو، لأن ذلك يعني أننا ننسى أن السلطة الرمزية، لا يمكن أن تمارس دون مساهمة من يخضعون لها، ومن لا يخضعون لها على حد سواء لأنهم جميعاً يشتركون في إقامة هذه السلطة على نحو ما هي عليه .

هذه النتائج تؤكد أن مجال التشغيل الذاتي، و البحث عن فرص عمل خارج منظومة الوظيفة العمومية و أصبح امر واقعا ،المغرب عرف تحولات ماكرو سوسيواقتصادية وبنيوية؛ طالت المحيط والإنسان وبنيات الوعي و اشكال تدبير الحياة في ضل انسحاب الدولة،و هيمنة القطاع الخاص و ذلك نتيجة انهيار الحدود المادية والرمزية بين المجالين الحضري والقروي،وما تبعهما من ميلاد إكراهات غير معهودة في إطار تدبير المعيش اليومي خصوصا .

المراجع :

1- بيير بورديو، الهيمنة الذكورية، ترجمة سلمان قعفراني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009

2- موريس أنجرس، "منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات علمية". الإشراف على الترجمة مصطفى ماضي. الطبعة الثانية نشر دار القصبة، الجزائر، 2006،.

3 - عمر دراس، " المشاركة الجمعوية وعلاقة الشباب بالسياسة في الجزائر "، في: دفاتر CRASC،رقم 05، منشوراتCRASC ، وهران،2002 ،ص 15

4- لايدر ،ديريك،قضاياالتنظيرفي البحث الإجتماعي،ترجمةعدلي السمري،،القاهرة،2000 .

5 - عبد القادر خريبش ا لتحليل الاستراتيجي عند ميشال كروزيي: مجلة جامعة دمشق العدد الاول والثاني ص 576

6 - عصام عدوني العنف و التمييز ضد المراة المغربية مقال منشور على الرابط http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_413_mustaqbal_413_essam%20adouny.pdf

7/ كريب ايان 1999 النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس محمد حسن غلوم عالم المعرفة العدد 244

-8https://www.amazon.fr/Neofunctionalism-After-Collected-Alexander-1998-02-04/dp/B01K2JSJRY/ref=asap_bc?ie=UTF8

-9Michel Crozier, Erhard Friedberg L'acteur et le système : Les contraintes de l'action collective Éditions du Seuil, 1981. Première parution en 1977, dans la collection "Sociologie politique"; rééd. Points, collections Essais, 2015

10 Pierre Bourdieu, La Domination masculine, collection liberte Paris: Seuil, 1998 p 25

11- Pierre Bourdieu, La domination masculine, Paris, Seuil, coll. « Liber », 1998 P.42